

خلال 2018 .. و10,7 فلويس ربحية السهم

أرباح «كامكو» تقفز 124% إلى 2,5 مليون دينار



فيصل صرخوه

صرخوه: توقعاتنا إيجابية للعام 2019 في ظل استقرار الاقتصاد الكلي



أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو)، في بيان صحافي أمس عن نتائجها المالية المجمعة لفترة الـ12 شهرا المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حيث حققت الشركة صافي ربح للمساهمين بقيمة 2,56 مليون دينار، بنمو 124% مقابل 1,14 مليون دينار في 2017، بربحية سهم 10,77 فلويس مقابل 4,80 فلويس في الفترة المماثلة من العام الماضي، في حين ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإستهلاك وإطفاء الدين إلى 5,19 ملايين دينار في الفترة المالية الحالية مقابل 2,78 مليون دينار في 2017 بنمو 78,7%، بينما ارتفع إجمالي الإيرادات 91% مقارنة ببدء 2017، لتبلغ 18,36 مليون دينار.

وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف التشغيلية والتي تعود بالأساس إلى مباشرة خطط التوسع، إلا أن الشركة حققت نمواً في صافي التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار لتصل إلى 5,44 ملايين دينار. وعلى صعيد متصل، زادت المصروفات الإجمالية إلى 15,68 مليون دينار، بارتفاع قيمته 21,21 ملايين دينار مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لتنفيذ استراتيجيات النمو للشركة، وما يترتب عليها من تكاليف مالية وتشغيلية، فضلا عن احتساب المخصصات. وفضلا عن تأثير صفة الاستحواذ على حصة الأغلبية في بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» في تعزيز نتائج الشركة خلال العام، أسهم النمو المحقق

في الإيرادات من الرسوم في تعزيز النتائج المالية للشركة، حيث شهدت نمواً بلغت قيمته 3,22 ملايين دينار، مرتفعة من 7 ملايين دينار في 2017 إلى 10,22 ملايين دينار في 2018. ويعزى هذا النمو بصفة أساسية لنمو أتعاب الإدارة والاستشارات على صعيد إدارة الأصول والخدمات الاستثمارية المصرفية، حيث بلغت الأتعاب من أنشطة الأمانة 8,08 ملايين دينار. وبلغ حجم الأصول المدارة 3,93 مليارات دينار، بنمو 16,69% (متضمنة التأثير اللاحق لصفقة الاستحواذ)، كما شهدت إيرادات الخدمات الاستثمارية المصرفية نمواً قويا بصفة عامة، حيث نفذت الشركة 9 صفقات بلغت قيمتها الإجمالية 534 مليون دينار تقريبا.

وفي إطار تعليقه على النتائج المالية للشركة، قال كامكو فيصل صرخوه: «نسعى قدما نحو تحقيق رؤيتنا في أن نصبح الشركة المفضلة لإدارة الأصول والاستثمار المصرفي بالمنطقة. وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها بفعل التغيرات التي تشهدها الأسواق، نعمل على مواصلة خطتنا من أجل الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة وهيكلي مالي قوي، إلى جانب تعزيز ما نتمتع به من مرونة كافية تمكننا من بلوغ نموذج أعمال أكثر تكاملياً». وأشار صرخوه، «على الرغم من ارتفاع مستويات التذبذب في الأسواق، وتفوقت البورصات الخليجية في أدائها على نظيراتها العالمية وتمكنت من تسجيل نمو سنوي بنسبة 12% في 2018، مقابل أداء باهت من دون ارتفاع يذكر في 2017. ولدينا توقعات إيجابية للعام 2019 في ظل استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلي، وتحسن مناخ الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين، إلا أن الضغوط الجيوسياسية وتقلبات أسعار الطاقة ما زالت تشكل أعباء على المنطقة..»

توصية بتوزيع 8/ نفداً

7,4 ملايين دينار أرباح «الاستثمارات» خلال 2018



حمد العميري

العميري: نزاقب السوقين الإقليمي والعالمي لاقتناص الفرص الاستثمارية المدرة للدخل

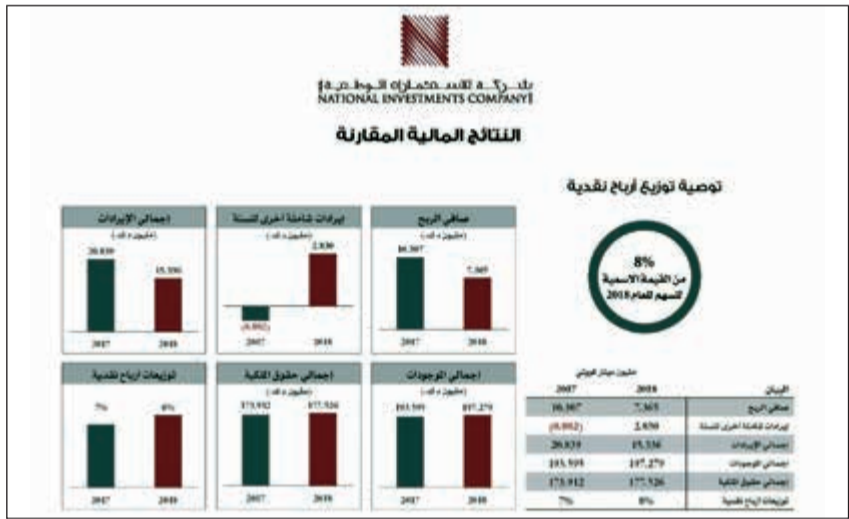


أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية أمس عن النتائج المالية للشركة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2018، حيث بلغ إجمالي موجودات أصول الشركة 197,27 مليون دينار بزيادة 1,9% عن 2017. وبحسب البيان صحافي للشركة ارتفع إجمالي حقوق المساهمين للشركة الأم 2,1% ليصل إلى 177,5 مليون دينار، فيما بلغ صافي الربح 7,36 ملايين دينار، والإيرادات الشاملة الأخرى 2,83 مليون دينار، ويعزى كلاهما لمساهمي الشركة الأم. وبلغ إجمالي الإيرادات الشاملة 10,19 ملايين دينار بزيادة 7,26% مقارنة بالعام 2017 في حين بلغت الإيرادات 15,33 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي المصروفات 7,32 مليون دينار، بينما استقرت ربحية السهم عند 9 فلويس للسهم الواحد. وأوصى مجلس إدارة الشركة برفع توصية إلى الجمعية العمومية العادية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% من القيمة الاسمية للسهم. وفي تعقيب له على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة الشركة حمد العميري: «استطاعت شركة الاستثمارات الوطنية رغم كل التحديات التي شهدتها العام المنصرم من حروب تجارية وتقلبات في البورصات وأسواق العملات والأسواق الرقمية العالمية، فضلا عن التقلبات الحادة في أسعار النفط، تحقيق العديد من الإنجازات المهمة خلال 2018 من خلال إتمام عدد من الصفقات الاستثمارية المحلية والعالمية البارزة. وأضاف أن شركة الاستثمارات الوطنية تمكنت من حصد بعض الجوائز العالمية المرموقة منها جائزة «أفضل شركة لإدارة

الصناديق الاستثمارية في الكويت لعام 2018، وجائزة شركة إدارة الصناديق الأسرع نمواً في الكويت لعام 2018 وجائزة أفضل مدير أصول في الكويت لعام 2018. وأشار العميري إلى أنه رغم كل هذه التقلبات والتحديات لا يزال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركة الاستثمارات الوطنية ماضيين في سياستهم التحفظية والقائمة على التوازن المبني ما بين المصروفات والإيرادات عملاً بمبدأ الشفافية التي تم نهجها من قبل مجلس الإدارة. ولفت إلى أن تلك

السياسة انعكست بمزيد من المتانة على المركز المالي للشركة القادر على مواجهة الظروف والتغيرات في بيئة العمل الاقتصادية، ما يجعلها قادرة على استيعاب الأحوال الاقتصادية غير المستقرة. وأوضح العميري أن «أداء الشركة الإيجابي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة لهو دليل واضح على ماضين في سياستهم اتخاذته الشركة والتي تسعى من خلاله لأن تعمل على تحويل الأصول الموجودة إلى نواة أساسية تساهم في زيادة الأنشطة التشغيلية والأرباح المستدامة..»

وحول التوجه المستقبلي للشركة، قال «إننا مراقبون جيدون للسوق الإقليمي والعالمي، حيث تقوم استراتيجيتنا على التوزيع الجغرافي الأمثل لاستثمارنا مع اقتناص الفرص والأصول المدرة للدخل التي من شأنها المساهمة في تحسين الأداء في الفترة المقبلة». وأضاف العميري «أن شركة الاستثمارات الوطنية سوف تواصل سعيها الجاد للحفاظ على مكانتها وتعزيز دورها الريادي والإبقاء بمهاراتها وقدراتها الرفيعة على نحو يضمن لها التميز الدائم على صعيد الأداء..»



خلال الحلقة النقاشية حول رؤية الكويت وطريق الحرير في دار آل القطان

القطان: «رؤية 2035» إنجاز حقيقي لبناء مستقبل الدولة اقتصادياً



محمد القطان

التخطيط السليم يمثل حجر زاوية حقيقياً لبناء عليه لتطوير قدرات القطاعات الاقتصادية



أكدت الحلقة النقاشية «رؤية الكويت 2035.. وطريق الحرير» أن تطوير الجزر الكويتية هي بداية الطريق الحقيقي لبناء نهضة الكويت التنموية الشاملة وهي الأمل في وضع الكويت على الطريق الصحيح وفتح آفاق أوسع للاستثمار أمام الشركات الأجنبية والمحلية. ولفت القطان في فريق «كويت جديدة 2035» محمد صادق القطان، خلال الحلقة النقاشية التي استضافتها، أول من أمس، دار آل القطان بحضور عدد من المواطنين، أن التخطيط السليم يمثل حجر زاوية حقيقياً لبناء عليه لتطوير قدرات القطاعات الاقتصادية في مختلف المجالات. وتطرق القطان إلى تعريف منطقة الحرير بالقول إن الكويت تسعى إلى تطوير منطقة دولية تابعة لسيادة الكويت مستقلة في كل شؤونها وتشريعاتها ومالياتها وتدار من قبل هيئة أمناء مستقلة. ولفت إلى أن مدينة الحرير تعتبر ممرًا دولياً استراتيجياً للمنطقة (لوجستي، تجاري، سياحي، مالي) وفي الوقت نفسه مدينة نموذجية متكاملة الخدمات تبني بشكل رئيسي برؤوس الأموال الخاصة. وأضاف أن مدينة الحرير تعد مورداً رئيسياً للاقتصاد الكويتي وهي مرتبطة بالمنطقة الحرة الرئيسية وطريق الحرير.

الإدارة الحكومية وتطوير العنصر البشري ليوافق التحولات الجديدة. وأضاف أن تلك المحاور الأربعة تجسد بواقعية الرغبة الأميرية السامية بتحول الكويت لمركز مالي وتجاري والتي تنص على «بتم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، جاذب للمستثمرين، حيث يتولى القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي، وخلق المنافسة وتعزيز كفاءة الإنتاج، تحت مظلة مؤسسات حكومية داعمة، تعزز القيم، وتحمي الهوية الاجتماعية وتحقق تنمية الموارد البشرية، فضلاً عن التنمية المتوازنة، وتوفير بنية تحتية ملائمة، وتشريعات متقدمة وبيئة أعمال مبدعة..»

مراجعة تنموية

وفي سياق متصل، تطرق القطان في محاضرته التوعوية عن رؤية الكويت الجديدة 2035 إلى أن الكويت الحالية ترتكز على عدد من القطاعات الاقتصادية، فيما يوجد عدد من الخصائص التي تدعو لمراجعة الخطط التنموية والسعي لخلق اقتصاد متنوع ومستدام قادر على تلبية احتياجات الكويت التنموية وتوفير المزيد من فرص العمل أمام حديثي التخرج من شباب الكويت في العديد من القطاعات والمجالات. ولفت أن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية تتركز في: الصناعات النفطية والاستثمارات منمطة في الصندوق السيادي الكويتي الذي تديره الهيئة العامة

نفذت هيئة أسواق المال ورشة عمل توعوية خاصة تحمل عنوان «أهم التعديلات التي تمت على نظام التحكيم» وذلك على مبنی شركة بورصة الكويت، انطلاقاً من رؤية الهيئة لتعزيز البنية التشريعية لمنظومة أسواق المال، والسعي لتفعيل الدور التشريعي المنوط بها وتحقيق أهدافها المحددة في المادة (3) من قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 بشأن تنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بما يتسم بالعدالة والشفافية، وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، بالإضافة إلى العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بها. مثل الهيئة في هذه الورشة مدير إدارة القضايا والتحكيم د. طارق العديسي الذي استعرض في المحور الأول تعريف التحكيم باعتباره اتفاقاً لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الأشخاص عن طريق أفراد عابدين يتم اختيارهم



جانب من ورشة العمل

نفذت هيئة أسواق المال ورشة عمل خاصة تحمل عنوان «أهم التعديلات التي تمت على نظام التحكيم» وذلك على مبنی شركة بورصة الكويت، انطلاقاً من رؤية الهيئة لتعزيز البنية التشريعية لمنظومة أسواق المال، والسعي لتفعيل الدور التشريعي المنوط بها وتحقيق أهدافها المحددة في المادة (3) من قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 بشأن تنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بما يتسم بالعدالة والشفافية، وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، بالإضافة إلى العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بها. مثل الهيئة في هذه الورشة مدير إدارة القضايا والتحكيم د. طارق العديسي الذي استعرض في المحور الأول تعريف التحكيم باعتباره اتفاقاً لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الأشخاص عن طريق أفراد عابدين يتم اختيارهم

«أسواق المال» تنفذ ورشة عمل خاصة بنظام التحكيم

الذي يقدمه المحكم ضده وإحالة ملف التحكيم إلى هيئة التحكيم للسبر في المنازعة التحكيمية. واختتم هذا المحور بشرح النموذج الخاص بتنفيذ نظام التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن الالتزامات المقررة في قانون الهيئة. ونظراً لأهمية موضوع التحكيم وخصوصيته في الوقت ذاته، فقد خصت هيئة أسواق المال المسؤولين ومخذي قرارات التحكيم لدى الجهات المعنية بموضوع الورشة بحضور هذه الفعالية التوعوية التي أدار حواراتها فؤاد وليد العتيبي ممثلاً عن مكتب التوعية الذي تزع الهيئة من خلاله تنفيذ برامجها ومبادراتها التوعوية التي تستهدف كافة الجهات والأشخاص المعنيين بالأنشطة والأوراق المالية بالإضافة إلى شرائح مجتمعية مختلفة المنظر الإعلان عنها ضمن خططها التوعوية عن الفترات القادمة.

عقد عمومته أمس واستعرض خلالها أداء الاتحاد بالعام الماضي

«اتحاد العقاريين»: محاربة الغش والنصب العقاري أبرز إنجازاتنا في 2018

أشار التقرير إلى اللائحة التنفيذية الجديدة للمعارض التي ساهم الاتحاد أيضاً في إعدادها والتي منعت الشركات والمؤسسات المشاركة بالمعارض (عارضه - مطورة - مسوقة) من القيام بصفقات بيع أو إبرام عقود أو تقاضي مقابل مالي لذلك تحت أي مسمى أثناء فعاليات المعرض، وكذلك الشركات المنظمة أو العارضة من تسويق عقارات أو مشاريع بعوائد مضمونة أو بمضمون استثماري أيا كان مسماه، كما منعت عرض العقارات أيا كان نوعها بنظام بيع الوحدات السكنية بنظام أقسام الوقت (التاييم شير)، إضافة إلى أنها اشتملت على ضرورة الحصول على موافقة إدارة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالوزارة على التزام الشركة بضوابط القرار الوزاري رقم (2016/430). وقام الاتحاد بعمل دورات خاصة بتعديل وضع الشركات العقارية بما يخص عمليات غسل الأموال. وبين التقرير ان الاتحاد شارك في

عقد اتحاد العقاريين امس جمعيته العمومية بحضور رئيس الاتحاد توفيق الجراح وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وتمت الموافقة على بنود جدول الأعمال التي اشتملت على تقرير مجلس الإدارة ومناقشة الميزانية العمومية والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. واستعرض تقرير مجلس إدارة الاتحاد الذي بذلها الاتحاد في عدد من القضايا ذات الشأن العقاري وما كان لتلك الجهود من تأثير مهم في إيجاد الحلول المناسبة لتلك القضايا، ومنها ما يتعلق بقضية النصب والغش العقاري التي شهدتها البلاد ودور اتحاد العقاريين الذي كان أول من حذّر بوجود هذه الظاهرة وأعد ملاحظات حولها وشارك في اللجنة التي شكلتها وزارة التجارة، والتي ساهمت بدورها في إصدار قرارات تضمنت شروطاً صارمة تحفظ حقوق كل من المشتري والشركة العقارية المشاركة في المعارض على حد سواء.

عقد اتحاد العقاريين امس جمعيته العمومية بحضور رئيس الاتحاد توفيق الجراح وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وتمت الموافقة على بنود جدول الأعمال التي اشتملت على تقرير مجلس الإدارة ومناقشة الميزانية العمومية والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. واستعرض تقرير مجلس إدارة الاتحاد الذي بذلها الاتحاد في عدد من القضايا ذات الشأن العقاري وما كان لتلك الجهود من تأثير مهم في إيجاد الحلول المناسبة لتلك القضايا، ومنها ما يتعلق بقضية النصب والغش العقاري التي شهدتها البلاد ودور اتحاد العقاريين الذي كان أول من حذّر بوجود هذه الظاهرة وأعد ملاحظات حولها وشارك في اللجنة التي شكلتها وزارة التجارة، والتي ساهمت بدورها في إصدار قرارات تضمنت شروطاً صارمة تحفظ حقوق كل من المشتري والشركة العقارية المشاركة في المعارض على حد سواء.